

عضو في المجلس يطلب استجواب محافظ دمشق

وزير المالية لـ«الوطن»: إعفاء المخالفات الجمركية من الغرامات يعني ١٢٠ ألف قضية

نعم الضرائب غير عادلة.. والعدالة في السماء

مواد مهربة لأن هذا الموضوع من عمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفي معرض رده، أوضح وزير المالية أن سوء تسويق القمح لا يعود للتسعييرة وإنما بسبب التحنيطيات الإرهابية المساحلة التي امتنع الفلاحين عن تسويق محصولهم إلى الدولة ولا سيما في مناطق مختلطة مثل دير الزور وريف حلب ودرعا، «لأن العائق هو تسعير القمح لرفعتها السعر فوراً». لافتاً إلى أن الحكومة حريصة على تسويق محصول القمح لتجنب الاستيراد خاصّة أن سوريا تحتاج إلى ٤٥ ألفطن شهرياً من هذه المادة.

وأكمل أن طباعة العملة تعتمل على تخفيف العدالة الضريبية من خلال ضبط وآليات محددة. وأنهما تعمل على تعديل القانون رقم ٤١ للرسوم العقارية ليكون أكثر عدالة بما يخص العادات إلى خزيتهن الدولة. لافتاً إلى أنه سيتم استئجار الصرافات الآلية الجديدة من شركة توسان الإيرانية.

وأشار إلى أن طباعة العملة هي من مهمة مصرف سوريا المركزي وبقرار مجلس النقض والتسلفي. مشيراً إلى أنه يوجد مشروع طباعة فئة الألف، مبيناً أن وضع سوريا القائد، إذ إن الدول تضع سوراً رموزها الوطنية على أعلى فئة في عملتها الوطنية.

مطلوب استجواب المحافظ

وخلال الجلسة طالب عضو المجلس عمار الكوش باستجواب محافظ دمشق عن بعض المخالفات والتجاوزات التي يمتلكها حسب قوله. وفي هذا الإطار أشار رئيس مجلس المحافظات والبياتس التي يمتلكها حسب قوله.

وضع صورة القائد المؤسس على فئة العملة الأعلى من الألف

أعضاء في المجلس يسألون الوزير عن القمح والأغذية ومداهمات الجمارك للأسوق

صرافات آلية من توسان الإيرانية



المشولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٢ / عام

٢٠٠٨ كما لا تسرى أحكام هذا القانون على المخالفات الجنائية التي تم عقد التسوية عليها قبل تاريخ صدوره. وهذا يوضح وزير المالية أن القانون يأتي لتلقي الأسباب التي أدت إلى عدم إجراء التسوية عن المخالفات الجنائية البالغ عددها ١٢٢٧٠٧ / قضائياً وهو عدد كبير وأهمها اشتراط إثبات عدم صدور حكم قضائي ببره في القضايا المشولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٢ / عام ٢٠١١ من طريق طلب إلى المخالف احضار بيان من المحكمة الجنائية المختصة بمضمونه وتعد تتفق ذلك لوقوع مفatum المحاكم الجنائية في مناطق غير آمنة.

علاوة على وجود شرط في تفاصيل التسوية الجنائية

بيان الدعوى لم يصدر بها حكم قضائي مكتتب الدرجة العالية تحت طائلة اعتبار عقد التسوية لاغياً حكماً قضائياً مكتتبة المحکم عليهم بموجب قرارات المحکوم بها إذا لم تتجاوز هذه الغرامة مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية فقط لا غير مما تفرض المخالفات المشولة بأحكام هذا القانون التي تم عقد التسوية الجنائية عنها وفقاً لحكم من المحكمة الجنائية المختصة.

وأضاف: هناك دراسة من مصرف سوريا المركزي

لإعادة السماح لصرف التسليف التعسفي بموجب القواعد لأصحاب الدخل المحدود، وهذا مرتبطة بالسياسة ومعدل القاعدة. بينما إن الأمر يجاجة إلى دراسة متأنية، لأن هدف التسوية فيما يخص استلام البضائع من قبل مصادرتها إلى دول الجوار ضماناً لأنهم المذكورون في تفصيل التسوية الجنائية من المحكمة الجنائية أو الناجحة من الحجز ضد إجراء التنازل واستثناء وجوب تسديد الغرامة التي تقوم مقام البضاعة المحظوظة أو البضاعة التي تم عقد التسوية الجنائية ما كان يشكل شرطاً مزرياً للمخالفين والناجحة من ما يشار إلى إدخال تسييره هو منح قروض لأصحاب الدخل المحدود ويجب أن يكون هناك دواعي لتقدير سعر الفائدة حتى لا يكون هناك أي إشكالات تتعلق بتطبيقه على الواقع.

في عمق القانون

يستفيد من أحكام القانون المخالفات المقيدة قبل تاريخ ٩/٣/٢٠١٣ شريطة لا تكون قد صدرت بشأنها أحكام قضائية مكتتبة قوة القضية المقيدة إلا أنه يجوز لإدارة الجمارك قبول تعهد من طالب عقد التسوية

مياه: تغيير رسومات العملة مدروس وليس عفوياً.. ولا مبررات لإصدار ورقة الألفين «حالياً»

للإصدار الجديد حضارة وافتتاحاً وتطوراً وبقرار

مدروس تغيير العملة وليس عفوياً. وجد مالية تأكيد عدم طرح أي أوراق نقدية جديدة بل استبدال الأوراق القيمية المبترنة بأوراق جديدة ذاتياً وجد أي آخر تضمن على طرح العملة الجديدة لكنه تم سحب جميع الأوراق النقدية من السوق على مدى سنوات سبعة وإلاتها مقابل طرح الألف ليرة الجديدة. لافتاً إلى تأكيد الأوراق النقدية القديمة فئة ١٠٠ و٥٠ من الألوان واستمرار العمل على سحب الأوراق القيمية لإصدار وجد مالية دعوه المواطنين إلى التعاون مع المصرف وآشار مالية إلى أن إصدار الألف ليرة الجديدة يتميز بالأسهل والرسومات التي تضمنها كدرج بيجرى على الشاشة وموزاييك السادس، معتبراً أن الرسومات الجديدة جاءت لإكمال السلسلة المتباينة

الوطن

وشركة واحدة محدودة ومنحلة تحت التصفية إلا أن شهر أيار لم يسجل أي شرارة منحلة في حين أغير أن عدد الشركات المساهمة العامة والخاصة بلغ حتى شهر أيار الماضي ٣٩٦ شركة منها ٦١ شركة انتقامية وشركة مساهمة خاصة في حين سجل التقرير متابعة إجراءات إغلاق شركات خلال شهر أيار.

وينتفيق التقرير أنه تم التصديق على النظام الأساسي لـ١٧ شركة محدودة المسؤولية يaggiati رأس المال ٤٠٠ مليون ليرة خال شهر أيار الماضي وفي قانون انجاز نحو ٧٧٪ في هذه المجال متقدماً على تنفيذ المعايير التي تم عقد التسوية الجنائية من العمل الأشرطة مع نهاية العام الحالى، مؤكداً أن الشركات رقم ٢٩ تم إلغاء إجراءات التقاديم والتوصيات المطلوبة في تفاصيل الشركات المحدثة تم تسجيلها لدى مديرية الشركات في الوزارة واستثناء شركة في كل مديرية التجارية المحدثة تم حذف عدد الشركات المحدثة المسؤولة المسجلة شركة بعد حذف عدد الشركات المحدثة، في حين يبلغ إجمالي تأسيس عدد شركات الشخص الواحد المحدود المسؤولية ٧٢ شرقة.

وكشف تقرير صدر حديثاً عن مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن إجمالي

إصلاح صناديق المساعدة الاجتماعية والتكافلية العمالية «قريراً

اتحاد العمال لـ«الوطن»: صرفاً نسبة كبيرة من فوائد المدخرات

واقتربنا ١١٠ ملايين ليرة لدفع التعويضات والإعانات

هذا النوع من نهاية الخدمة حيث اضطر الانتحال إلى مراسلة النقابات كافة في المحافظات كافة برسال إحداثيات حول عدد هؤلاء من وصل إلى تحقيق سنوات خدمة ثالثين عاماً. وأشار إلى أن إصدار جار حالياً لتعديل أحجام المكافحة التي أنشأت في العام ٢٠٠٤ مما يتضمن مع الإيداعات المدققة وفق القرارات الجديدة حيث كانت هذه الصناديق تقتصر على تقديم الخدمات بينها وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من العمال في دائرة الاستحقاق لتعويضاتهم وحرضاً على استمرارية عمل الصناديق لــ الاتحاد إلى توحيد الدفاتر والإيداعات والاشتراكات والإنجعات وتحتفظ بالذاتية التي ينتهي إليها العمل في نسبة الاقتطاعات والاشتراكات والإعانت وتعويضات حيث مازال هناك صناديق تقتضي ٢٥ ليرة شهرياً ولا تتتجاوز ٤٠ ليرة شهرياً في عطائها الأمر الذي لم يدع مرتاحاً مع الإعانت وتعويضات المنحة والإنجعات للعامل وخاصة خلال الأزمة حيث بذلت أعداد كبيرة من الع